او ما جيء بها من اللغز قوله الا اخوا اصالة فان تكف هذه الحروف
او اخرا اصالة بل كانت بدلا من همزة تمواترا بكسر الهمزة وفتح
الراء اجاز حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل
ذلك الحرف منزلة الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك قوله
وسما بطل ذلك في هذا الضابط حصر ولانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه
مبني على السكون صحيحا كان كاضربن او معتلا كاغزون ومضارعه
نحو يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل
الامر المؤكد بالنون فانه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما
بالفتح بل مبني عليه فالاولى ان يقال في الضابط الامر مبني على
ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم **باب**
بالتنوين يتعين ان يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح ان يكون
مبتدا محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط
بابه في بعض النسخ ونصها والمرفوعات بالواو وهي هنا
استئنافية لعدم ما تعطف عليه قوله المرفوعات جمع مرفوع
بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل
يجمع جمع التانيث كما تقدم نحو جبال راسيات وايام معدودات
ولا يصح ان يكون جمع مرفوعة وصفا للمؤنث اي كلمة مرفوعة
فانه وان صح هذا الجمع ايضا الا انه يمتنع عنه الاخبار بقوله
سبعة فان العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقيل
سبع فاتيان التاء في العدد دليل على انه جمع مرفوع لما ان العدد
يؤنث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح ان
يكون جمع مرفوعة ويحمل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها
في عدد المذكر ان كان المعدود مذكورا مميزا للعدد اما اذا لم يكن
لم يذكر اصلا او سبق عليه جاز التذكير والتانيث كما هنا وقدم
المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة كالفاعل
والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها

وخبرها

وخبرها ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل قوله اسم كان واخواتها
اراد بالاخوات ما يوافق في العمل فدخل في اخوات كان اسم كاد واخواتها
واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ودخل في اخوات ان خبر لا
النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله في اخوات كان وهي ثلاثة
عشر فعلا وفي اخوات ان وهي ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار
الاكثر والاشهر واطلاق الاخوات هنا بطريق الاستعارة المصرحة
حيث شبه النظاير في العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل والموا فقة
ثم اطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه
وهو النظاير قوله وهو اربعة اشيا هو في الحقيقة خمسة فان
العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق قوله لانه اصل
المرفوعات وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة
الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدا ولانه اشد في باب المركبية
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شي مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنوا سخ
بخلاف المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فانه يحكم واحد
ليس الا وقيل ان كلا اصل وهذا خلاف لا طايل تحته قوله لان
المبتدا فاعل معنى اي لا يشمل كلامه المبتدا الذي له فاعل يغني
عن الخبر نحو اقائم الزيدان وقد يجاب بان المصنف لم يتعرض له لقلته
او يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة او حكما وهذا
مسند اليه حكما قوله لانه مبتدا في الاصل والذي اخرجه عن
الابتدائية دخول الناسخ لا عرابا مبتدا وبهذا التقرير يندفع
ما سماه يقال ان اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا
ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا
قوله واذا اجتمعت التوابع الذي في التسهيل ويبدا عند اجتماع
التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق
انتهى وهو معنى النظم المشهور

Copyright King Saud University